أثر حجم الادخار المحلي على البطالة في مصر

إعداد

دكتور/ محمود فاروق محمد غراب

مدرس الاقتصاد

معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة

مشكلة البحث:

تسعى مصر جاهدة في طريق تحقيق التنمية المنشودة، ولكي تتمكن مصر من تحقيق التنمية لا بد من الاستخدام الرشيد الكفء للموارد المتاحة، ولا بد من الاستخدام الرشيد الكفء لعناصر الإنتاج؛ سواء كانت موارد طبيعية، أو موارد بشرية، أو موارد مالية، والمتتبع للأحداث والمتغيرات الاقتصادية لا تخفى عليه أزمة البطالة في مصر، فبدلاً من أن يصبح المورد البشري العامل الأساسي في عملية التنمية، أصبح المورد البشري عبئاً ثقيلاً على التنمية، فالعاطل عن العمل شخص مستهلك لا منتج، ناهيك عن الآثار السلبية المختلفة الناتجة عن البطالة؛ سواء كانت أثاراً اقتصادية، أو اجتماعية، أو نفسية، إلى غير ذلك مما ينتج عن البطالة، فالشخص القادر على العمل، والراغب في العمل، والباحث عن العمل ولا يجده هو بلا شك مورد بشري مهدر، يأخذ من مجتمعه ولا يعطي، ينقص ولا يزيد، وبدلاً من أن يشارك هذا الفرد في الارتقاء بوطنه يصبح معرقلاً للتنمية الاقتصادية، وعبئاً عليها.

ولا يخفى علينا الدور المهم للادخار المحلي في تحقيق التنمية المنشودة، ذلك أن هذا الادخار يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة المشاريع الإنتاجية، مما يؤدي إلى إتاحة مزيد من فرص العمل، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.

هدف البحث:

من خلال هذا البحث، يحاول الباحث توضيح أثر حجم الادخار المحلي على نسب البطالة في مصر حتى يمكن الإجابة عن السؤال الآتي:

هل توجد علاقة عكسية بين حجم الادخار المحلي ونسب البطالة في مصر؟

ومن خلال هذا البحث، يحاول الباحث قياس أثر حجم الادخار على البطالة في مصر، وبالتالي يمكن لصناع القرار اتخاذ القرارات التي تشجع الادخار المحلي، طالما كانت زيادة حجم المدخرات المحلية تخفض من نسب البطالة في مصر.

حدود البحث:

للوصول إلى الهدف من البحث، وتوضيح أثر الادخار المحلي فقط على البطالة في مصر – بافتراض بقاء كل العوامل المؤثرة على البطالة في مصر على حالها – تم استخدام الادخار المحلي، ومعدلات البطالة في مصر في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠١٤م، وذلك ليتمكن الباحث من تحليل البيانات إحصائياً للوصول إلى الهدف من البحث.

فرض البحث:

توجد علاقة ارتباط عكسي معنوي بين حجم الادخار المحلي ومعدلات البطالة في مصر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول العلاقة بين الادخار المحلي والبطالة في مصر، فمن خلال نتائج البحث يمكن معرفة أثر حجم الادخار المحلي على البطالة في مصر، مما يمكن صناع القرار من استخدام أداة تحكم – المدخرات المحلية – واعتبارها أحد العوامل المؤثرة على البطالة في مصر، وبالتالي يمكن اعتبار الادخار المحلي أحد المتغيرات التي تمكن من مواجهة أزمة البطالة في مصر.

منهج البحث:

في هذا البحث، تم الجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وأيضاً تم استخدام التحليل الإحصائي لاختبار مدى وجود علاقة ارتباط عكسي معنوي بين حجم الادخار المحلي والبطالة في مصر.

أولاً: البطالة في مصر

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع المصري، حيث لا تخفى علينا الآثار المختلفة لمشكلة البطالة سواء على المستوى النفسي، أو الاجتماعي، أو الاقتصادي، وقد أثبتت عديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، وتتوقف هذه العلاقة – أولاً – على تراكم رأس المال البشري عن طريق الاستثمار في الصحة، والتعليم، والتدريب، والثقافة، والتغذية، والبحث، والتطوير، وتتوقف – ثانياً – على الفرص المتاحة لإسهام الأفراد في التنمية الاقتصادية عن طريق المشاركة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية[١].

أبعاد مشكلة البطالة في مصر:

بلغ معدل البطالة الإجمالي في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ (٧,١٢%) من إجمالي قوة العمل[٢]، بينما كان (٨,١٢%) في الربع الأول من العام نفسه، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب في سن (١٥ – ٢٩) سنة (٣,٢٧%)، وقد بلغ معدل البطالة بين الشباب من الذكور (٢١%)، وبين الشباب من الإناث (٤٦,٨%) من إجمالي قوة العمل في الفئة العمرية نفسها.

---

[1] معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية عن مصر، ٢٠٠١، ص ١٩.

[2] من سن ١٥ إلى ٦٤ سنة.

وقد بلغ معدل البطالة بين حملة المؤهلات من الشباب في سن (١٥ – ٢٩) سنة (٣٦,١%)، بينما بلغ معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية نفسها من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها (٣٦,١%) من إجمالي قوة العمل، وبلغ معدل البطالة بين الذكور من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها في الفئة نفسها (٢٧%)، بينما بلغ معدل البطالة بين الإناث من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها في الفئة نفسها (٥٩,٣%).

وقد انخفضت نسبة البطالة إلى (١٢,٤%) خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦ (أكتوبر – ديسمبر)، مقابل (١٢,٦%) في الربع الثالث من العام نفسه (يوليو – سبتمبر) لتصل إلى أقل نسبة بطالة منذ نهاية عام ٢٠١١، حيث بلغ حجم قوة العمل (٢٩,٠٧٠) مليون فرد بزيادة قدرها (٠,٩%) عن الربع السابق من العام نفسه، وبزيادة قدرها (٣٧٠) ألف فرد بنسبة (٢,٦%) عن الربع نفسه من عام ٢٠١٦[٣].

وبلغ عدد المتعطلين (٣,٥٩١) مليون متعطل بنسبة (١٢,٤%) من إجمالي قوة العمل، وبانخفاض قدره (٤٩) ألف متعطل عن الربع السابق من العام نفسه، وبلغ معدل البطالة بين الذكور (٨,٥%) من إجمالي الذكور في قوة العمل، بينما كان (٨,٧%) في الربع السابق من العام نفسه، و(٨,٩%) في الربع المماثل عام ٢٠١٥، ووصل معدل البطالة بين الإناث إلى (٢٥,٣%) من إجمالي الإناث في قوة العمل، بينما كان (٢٥,٩%) في كل من الربع السابق والربع المماثل عام ٢٠١٥.

[3] الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة.

وسجلت نسبة جملة المتعطلين من الشباب في سن (١٥ – ٢٩) سنة حوالي (٧٩,١%) من إجمالي المتعطلين، وبلغت تلك النسب طبقاً لفئات السن التفصيلية (٧,٨%) للفئة العمرية (١٥ – ١٩) سنة، و(٣١,٩%) للفئة العمرية من (٢٠ – ٢٤) سنة، و(٣٩,٤%) للفئة العمرية من (٢٥ – ٢٩) سنة.

وقد بلغت نسبة البطالة في الحضر (١٤%) من إجمالي قوة العمل في الحضر، مقابل (١٤,٢%) في الربع السابق من العام نفسه، وبلغت (١٥,١%) عن الربع نفسه من عام ٢٠١٥، بينما بلغت نسبة البطالة في الريف (١١,١%) من إجمالي قوة العمل، مقابل (١٢,٤%) في الربع السابق من العام نفسه، و(١١%) في الربع المماثل عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بنسب البطالة – وفقاً للحالة التعليمية – وصلت نسبة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها إلى (٨٨,٤%) من إجمالي المتعطلين، حيث بلغت (٥٧,٨%) من الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة، و(٣٠,٦%) من حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها.

وبلغ عدد المشتغلين (٢٥,٤٧٩) مليون مشتغل بزيادة قدرها (٢٩٩) ألف مشتغل بزيادة قدرها (١,٢%) عن الربع السابق من العام نفسه، وبزيادة قدرها (٧٥٧) ألف مشتغل بنسبة (٣,١%) عن الربع نفسه من عام ٢٠١٥، وسجل عدد المشتغلين من الذكور (٢٠,٤٩٥) مليون مشتغل بزيادة قدرها (٢١٤) ألف مشتغل بنسبة (١,١%) عن الربع السابق من العام نفسه، وبزيادة قدرها (٥٧٠) ألف مشتغل بنسبة (٢,٩%) عن الربع نفسه من عام ٢٠١٥، ووصل عدد المشتغلات من الإناث إلى (٤,٩٨٤) مليون مشتغلة بزيادة قدرها (٨٥) ألف مشتغلة بنسبة (١,٧%) عن الربع السابق من العام نفسه، وبزيادة قدرها (١٨٧) ألف مشتغلة بنسبة (٣,٩%) عن الربع نفسه من عام ٢٠١٥.

وفي دراسة لمعهد التخطيط القومي عن قضية التشغيل والبطالة على المستويات العالمي، والقومي، والمحلي اتضح أن أهم السمات المميزة للبطالة تتمثل فيما يلي:

١) ارتفاع معدل البطالة بين الإناث، إذ بلغ المعدل نحو (١٩,٨) بما يقرب من ثلاثة أضعاف البطالة بين الذكور، والذي بلغ نحو (٧,١).
٢) تتركز البطالة في الريف بدرجة كبيرة، إذ مثل المتعطلون في الريف نحو (٩,٢) من إجمالي المتعطلين عام ٢٠٠١ مقابل (٨,٩) للحضر.
٣) تتركز البطالة في فئة حملة الشهادات المتوسطة، إذ بلغ معدل البطالة في هذه الفئة نحو (٣٣,٣)، وهو أعلى معدل بطالة بين الفئات حسب الحالة التعليمية، يليه فئة الحاصلين على شهادات فوق المتوسط وأقل من الجامعي، ثم حملة الشهادات العليا.

٤) تتركز البطالة في فئة الشباب خصوصاً الفئة العمرية من (١٥ – ٢٤) سنة، إذ أن نحو (٥٦,٦%) من جملة المتعطلين تنتمي إلى هذه الفئة العمرية وفقاً لبيانات عام ٢٠٠١، وأن نحو (٤١,٦%) تقع في الفئة العمرية من (٢٥ – ٣٠) سنة[٤].

جدول رقم (١)

التقديرات السنوية للعمالة ومعدلات البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٥)

بيان	قوة العمل	المشتغلون	أعداد المتعطلين	معدل البطالة %
٢٠٠٦	٢٢,٨٧٨٢	٢٠,٤٤٣٦	٢,٣٤٥	١٠,٦
٢٠٠٧	٢٣,٨٥٩١	٢١,٧٢٣٩	٢,١٣٥٢	٨,٩
٢٠٠٨	٢٤,٦٥٢٠	٢٢,٥٠٨٠	٢,١٤٤٠	٨,٧
٢٠٠٩	٢٥,٣٥٣٠	٢٢,٩٧٥٠	٢,٣٧٨٠	٩,٤
٢٠١٠	٢٦,١٨٠٠	٢٣,٨٢٩٠	٢,٣٥١٠	٩
٢٠١١	٢٦,٥٢٩٠	٢٣,٣٤٥٩	٣,١٨٣٤	١٢
٢٠١٢	٢٧,٠٢٩٠	٢٣,٥٩٥٧	٣,٤٢٤٨	١٢,٧
٢٠١٣	٢٧,٦٢٢٥	٢٣,٩٧٣٧	٣,٦٤٨٨	١٣,٢
٢٠١٤	٢٧,٩٤٤٥	٢٤,٢٩٨٧	٣,٦٤٥٨	١٣
٢٠١٥	٢٨,٤٣٠٨	٢٤,٧٧٨٨	٣,٦٥٢٠	١٢,٨

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة

[4] قضية التشغيل والبطالة على المستويات العالمي والقومي والمحلي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٧٣، معهد التخطيط القومي، ص ٤٠.

ويلاحظ من الجدول رقم (١) تزايد قوة العمل سنوياً، وتزايد أعداد المتعطلين، وبلغ معدل البطالة (١٠,٦%) عام ٢٠٠٦، ثم انخفض ليصل إلى (٨,٩%) عام ٢٠٠٧، ثم واصل الانخفاض ليبلغ (٨,٧%) عام ٢٠٠٨، ثم ارتفع عام ٢٠٠٩ ليصل إلى (٩,٤%)، ثم انخفض عام ٢٠١٠ ليصل إلى (٩%)، ثم واصل الارتفاع عام ٢٠١١ ليصل إلى (١٢%)، ثم ارتفع عام ٢٠١٢ ليصل إلى (١٢,٧%)، ثم واصل الارتفاع عام ٢٠١٣ ليصل إلى (١٣,٢%)، ثم انخفض عام ٢٠١٤ ليصل إلى (١٣%)، ثم انخفض عام ٢٠١٥ ليصل إلى (١٢,٨%).

أهم أسباب البطالة في مصر :

يمثل معدل النمو السكاني تحدياً أمام الاقتصاد المصري، حيث يثير هذا التحدي جدلاً واسعاً، فهناك من يرى أن النمو السكاني المرتفع يمثل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، بينما هناك من يرى أن النمو السكاني يمكن أن يكون داعماً للتنمية الاقتصادية، حيث يتيح التحول الديموجرافي المصاحب للنمو السكاني لدفع النمو الاقتصادي، فيتحول الهيكل العمري للسكان من هيكل ترتفع فيه نسبة المعالين من صغار السن إلى هيكل ترتفع فيه نسبة السكان إلى سن العمل، وهو ما يتيح فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتبرز دول شرق آسيا باعتبارها نماذج ناجحة في استغلال هذه الفرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تبنت دول شرق آسيا السياسات الملائمة لاستغلال هذه الفرصة، وتوفير فرص العمل للاستفادة من قوة العمل[٥].

[5] د. هبة نصار، د. سمية أحمد علي عبد المولى، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، يناير ٢٠٠٧، العدد (٤٨٥)، ص ٣٥.

جدول رقم (٢)

حجم السكان في مصر خلال الفترة من (٢٠٠٦ – ٢٠١٥)

بيان	حجم السكان (مليون)
٢٠٠٦	٧١,٣٤٨
٢٠٠٧	٧٢,٩٤٠
٢٠٠٨	٧٤,٤٣٩
٢٠٠٩	٧٦,٠٩٩
٢٠١٠	٧٧,٨٤٠
٢٠١١	٧٩,٦١٨
٢٠١٢	٨١,٥٦٧
٢٠١٣	٨٣,٦٦٧
٢٠١٤	٨٥,٧٨٣
٢٠١٥	٨٧,٩٦٣

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة

وقد بينت دراسة قياسية لتحليل العوامل المفسرة للنمو في (٧٠) دولة في مناطق شرق آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية خلال الفترة من (١٩٦٥ – ١٩٩٠) أن إدخال متغيرات التحول الديموجرافي في النموذج، **وتشمل:**

- معدل النمو السكاني – معدل نمو السكان في سن العمل.
- نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان.

- الفرق بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو السكان في سن العمل.
- العمر المتوقع عند الميلاد – الكثافة السكانية.

قد أثرت خمسة من هذه العوامل الستة معنوياً، وأدى إدماجها في النموذج إلى رفع قدرته التفسيرية، حيث ارتفعت قيمة معامل التحديد من (٥٨%) إلى (٨٣%)، وهو ما يؤكد أهمية أثر التحول الديموجرافي على النمو.

- من أهم العوامل المؤثرة إيجابياً على النمو العمر المتوقع عند الميلاد.
- أثر النمو السكاني الإجمالي سلبي قوي على النمو الاقتصادي.
- أثر نمو السكان في سن العمل أثر إيجابي قوي.
- لم يكن هناك أثر للنمو السكاني المتوازن[٦].
- العامل الحاسم في تحديد أثر التحول الديموجرافي ليس نمو السكان، وإنما التغير في الهيكل العمري للسكان.

وقد أظهرت دراسة حديثة عن النمو في دول جنوب وشرق آسيا خلال الفترة من (١٩٥٠ – ١٩٩٢) أنه بشكل عام لا يوجد أثر معنوي لمعدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، بينما للتركيب العمري أثر معنوي موجب على النمو[٧]، فالتحول الديموجرافي يتيح فرصة لدعم النمو، ولكنه لا يكفي وحده، إذ أن الآثار المترتبة على التحول الديموجرافي تتوقف على عرض العمل، والمدخرات، وتراكم رأس المال البشري، ولن يكون لها مردود إيجابي على النمو إذا لم يكن

[6] حيث ينمو إجمالي السكان وقوة العمل بالمعدل نفسه

2 Navaneetham, K. 8/2002. Age structural transition and economic growth: Evidence from south and Southeast Asia. Working paper 337.Center for development studies.available at www.cds.edu.

الاقتصاد قادراً على توليد فرص عمل منتجة، وتوفير المؤسسات المالية، وأسواق المال اللازمة لتعبئة وتوجيه المدخرات، وإنشاء المؤسسات القادرة على تعليم وتدريب القوة البشرية، وتوفير الخدمات الصحية، بل على العكس ستترتب على النمو السكاني – أياً كانت التحولات الديموجرافية – انعكاسات سلبية على التنمية[٨].

1 **Bloom, Davaid E., Davaid Canning and PiaMalaney (1L1999). Population change and economic development, The great debate revisited. CAERII, Discussion paper 46, Cambridge. Harvard institute for international development consulting Assistance on economic reform, project office available at: www.cid.harvard.edu/caer2.**

من أهم أسباب البطالة تناقص المعدلات الحقيقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن وصلت هذه المعدلات إلى أعلى قيمة لها خلال النصف الثاني من فترة السبعينيات بسبب تزايد العوائد الخارجية للدخل القومي من حصيلة صادرات البترول، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وعائدات قناة السويس، وعائدات السياحة، أخذت هذه المعدلات في التناقص بعد ذلك، فبعد أن كان متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٢/ ١٩٨٣ – ١٩٨٦/ ١٩٨٧) حوالي (٧,٩%) بأسعار عام ١٩٨١/ ١٩٨٢، انخفض هذا المعدل إلى (٤,٢%) بأسعار عام ١٩٨٦/ ١٩٨٧ خلال تنفيذ الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧/ ١٩٨٨ – ١٩٩١/ ١٩٩٢)، ثم ارتفع ليصبح (٤,٦%) بأسعار عام ١٩٩١/ ١٩٩٢، وذلك خلال تنفيذ الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة (١٩٩٢/ ١٩٩٣ – ٢٠٠١/ ٢٠٠٢). ويعكس ذلك تراجع عملية التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى نقص القدرة على خلق فرص عمل جديدة تستوعب الزيادة السنوية في قوة العمل[٩].

[9] وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩١/ ١٩٩٢، العام الخامس من الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧/ ١٩٨٨ – ١٩٩١/ ١٩٩٢)، الجزء الأول، المكونات الرئيسة والقطاعية للخطة، القاهرة، إبريل، ص ٤٩.

ومن أهم أسباب البطالة انخفاض نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الناتج من انخفاض المدخرات، ونمط توزيع هذا الاستثمار بين القطاعات المختلفة، واتجاهه إلى القطاعات ذات القدرة الأقل على إيجاد فرص عمل حقيقية، وأيضاً انخفاض فرص العمل المتاحة بما يتناسب مع حجم الاستثمار المنفذ نتيجة ارتفاع معامل رأس المال/ العمل، ومن ثم ارتفاع تكلفة فرصة العمل، ويتضح من ذلك تزايد استخدام التقنيات الحديثة في القطاع الزراعي، مما أدى إلى خفض الأيدي العاملة في هذا القطاع [١٠]. ولا يمكن تجاهل التأثير السلبي للسياسات الاقتصادية وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي المتبعة بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٩١، سواء كانت سياسات مالية، أو سياسات نقدية، أو سياسات تحرير التجارة الخارجية، أو سياسات خصخصة، مما أثر على حجم التشغيل والعمالة[١١]، ناهيك عن عدم ملاءمة مخرجات التعليم لحاجة سوق العمل المصري، حيث يرتفع معدل البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة والعليا عنه عند الأميين، أي يستوعب سوق العمل العمالة الأمية بقدر أكبر من استيعاب العمالة المتعلمة، ويرجع ذلك إلى وجود فجوة بين مخرجات النظام التعليمي في مصر واحتياجات سوق العمل، وأيضاً تزايد عبء المديونية الخارجية، وتحجيمها لقدرة الدولة على الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، كما أثر بالسلب، وسبب زيادة معدلات البطالة انخفاض فرص العمل المتاحة بالخارج للعاملين المصريين وخاصة في دول الخليج بعد انخفاض الأسعار العالمية

[10] مصطفي محمد عز العرب (١٩٨٩). مستقبل مشكلة البطالة في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، (٢٣ - ٢٥ من نوفمبر)، ص ٢٤٥.

[11] علي عبد الوهاب نجا (٢٠٠٥). مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص ص ٢٥٥ – ٢٧٣.

للبترول، وتقليص هذه الدول لميزانياتها ومعدلات إنفاقها العام، وازدياد مشكلات العمالة المهاجرة للدول العربية، حيث ارتفاع تكاليف العمالة المصرية أمام العمالة الآسيوية الرخيصة، وإلى جانب الأهمية الاقتصادية للمهاجرين خارج الدولة في تخفيف عبء البطالة، وتوفير فرص عمل، فإن أهمية الهجرة تكمن في حجم ما يتم تحويله من مدخرات بالعملات الأجنبية إلى مصر سنوياً، ويقدر ما يتم تحويله سنوياً إلى مصر من مدخرات المصريين في الخارج بنحو (٣,٥) مليار دولار، بما يؤدي إلى دعم الاستثمارات، ودعم ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى تحسين سعر صرف الجنيه المصري[١٢].

[12] د. مصطفى محمد عز العرب، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

أيضاً، أدت سياسة مجانية التعليم والتوسع في التعليم العالي إلى تراكم أعداد الخريجين، وفي ظل غياب التخطيط السليم للعملية التعليمية، حدث خلل في العلاقة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل، حيث زادت أعداد الخريجين بما يفوق القدرة الاستيعابية لسوق العمل، وتلازمت تلك الظاهرة مع ظهور عجز في بعض التخصصات التي تحتاجها سوق العمل[١٣]. أيضاً تلعب ظاهرة الازدواج الوظيفي دوراً مهماً في انتشار البطالة، حيث تنتشر هذه الظاهرة في سوق العمل المصرية، حيث يجمع الفرد بين أكثر من وظيفة في الوقت نفسه، وتتركز تلك الظاهرة في العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال العامة، وذلك بسبب جمود الأجور، وعدم الربط بين الأجر والإنتاجية، وقد تلازمت تلك الظاهرة مع التزام الحكومة بسياسة تعيين الخريجين، واعتماد الحكومة سياسة تعيين الخريجين على أسس اجتماعية أكثر منها اقتصادية، مما أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة المقنعة[١٤].

ثانياً:دور السياسة النقدية في تعبئة المدخرات

تقوم النظرية الكلاسيكية على فكرة التوازن التلقائي بين العرض والطلب عند مستوى التشغيل الكامل، والمعدل الطبيعي للبطالة يعني أن التوازن الاقتصادي الكلي بين العرض والطلب يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل مع تحقيق معدل معين للبطالة يسمى المعدل الطبيعي، والذي ينتج عن تفاعل معدل نمو الاقتصاد ومعدل نمو السكان، والتعادل الريكاردي التام يتضمن تحقيق التوازن الكامل في السياسة المالية، حيث خفض الادخار الحكومي الناتج من الخفض الضريبي، ثم

[13] د. مصطفى عبد الفتاح الطمباوي، دراسة منهجية لاستراتيجيات القضاء على البطالة في المجتمع، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، أكتوبر ٢٠٠٧، العدد (٤٨٨)، ص ٦.

[14] سليمان، عزة عبد العزيز، وآخرون، الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة (١٩٨٦ – ١٩٩٦)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٣٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يناير ٢٠٠٠، ص ٧٥.

موازنته كلياً بارتفاع مساوٍ له في الادخار الخاص، وبذلك لا يتأثر مستوى الطلب الكلي، ويصبح المضاعف مساوياً للصفر والدور التوازني للجهاز السعري، حيث يتحقق التوازن بين العرض والطلب الكليين، كما ينطبق على أسعار عوامل الإنتاج، وبالتحديد سعر الفائدة والأجر، أما سعر الفائدة فيحقق التوازن بين عرض المدخرات والطلب عليها للاستثمار، فعندما يتم إنتاج ثروة زائدة فإنها إما أن تدخر لاستهلاك مؤجل في المستقبل، أو تستثمر في الإنتاج. بينما بدأ الاتجاه الكينزي من نقطة انطلاق رئيسة، هي أن جهاز الأسعار لا يضمن تلقائية تحقيق التوازن بين العرض والطلب عند مستوى التشغيل الكامل، فمن الممكن أن يتحقق المستوى التوازني للناتج ولكن عند أقل من التشغيل الكامل، وبالنسبة إلى سعر الفائدة الذي نظر إليه الكلاسيك باعتباره آلية لتحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار، فإنه عند "كينز" نزل من هذه المكانة إلى مستوى اعتبره متغيراً متضمناً في دالة السيولة، والتي تتمثل في نسبة النقود التي يحتفظ بها الأفراد في صورة سائلة إلى إجمالي النقود في التداول، وتقوم دالة تفضيل السيولة على عوامل عديدة تحكم تفضيل المستهلك، وتجتمع عند الجانب النفسي، ولا يعتبر سعر الفائدة سوى أحد هذه العوامل، ويركز نموذج "هارود – دومار" على أهمية الإنفاق الاستثماري كرافعة لتحقيق النمو الاقتصادي المستقر، واعتبر نموذج "سولو" النمو دالة في استخدام العمل ورأس المال، وأن معدل النمو يتحدد خارج النموذج بواسطة التعادل بين معدل النمو الديموجرافي ومعدل التقدم الفني[١٥].

[15] دور السياسات المالية والنقدية في مجال الإصلاح الاقتصادي في إطار نظري ودراسة حالة، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، يوليو ٢٠٠٥، العدد (٤٧٩)، ص ص ٥٤ – ٦٠.

ويعتبر توفير التمويل أحد أهم متطلبات التنمية، حيث يلعب الجهاز المصرفي دوراً حيوياً في دعم وتشجيع الاستثمار من خلال توفير التمويل اللازم، بالإضافة إلى المساهمة المباشرة في عديد من المشاريع الاستثمارية المهمة، وتمويل مشاريع البنية الأساسية التي تحتاج إلى أحجام كبيرة من التمويل، وقد بدأت معدلات نمو الائتمان في التزايد من (٤,٩%) عام ١٩٩٣ إلى (١٧,٨%) عام ١٩٩٧، ثم أخذت في الانخفاض لتصل إلى (٩,٢%) عام ٢٠٠٦[١٦]، وقد حظي القطاع الخاص بالأهمية النسبية للائتمان، حيث زاد الائتمان المقدم له من (٢٩,٩%) عام ١٩٩١ إلى (٤,٧%) عام ٢٠٠٦، وذلك بما يتفق مع برامج التنمية التي تعتمد بشكل أكبر على دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل، في حين تراجعت أهمية الائتمان المقدم للقطاع الحكومي من (٥٣,٥%)عام ١٩٩١ لتصل إلى (١٣,٩%) عام ١٩٩٨، بسبب العمل على الحد من الإنفاق العام، وتخفيض عجز الموازنة العامة، وكذلك الاتجاه إلى الخصخصة، وقد انعكست تلك الإجراءات على فرص العمل المتاحة.

ومما لا شك فيه أن المدخرات تلعب دوراً مهماً في التكوين الرأسمالي، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن خلال سياسة تحرير أسعار الفائدة، وتحرير سعر الصرف حدثت زيادة كبيرة في إجمالي الأوعية الادخارية، حيث زادت من (٧٩,٣٩٢) مليار جنيه عام ١٩٩١، إلى (٦٠٥,٣٧٦) مليار جنيه عام ٢٠٠٧، بمعدل نمو متوسط بلغ (١٣,٢%) سنوياً[١٧]، حيث زاد إجمالي المدخرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي من (١٢,٨٩) عام ١٩٨٦ ليصل إلى (٢٢,٤٩) عام

[16] البنك المركزي المصري، مرجع سابق.
[17] البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد (٤٧)، ٢٠٠٧.

١٩٩٥، ثم ليصل إلى (٢٣,٦٢) عام ٢٠٠٨[١٨]، وكان الإصلاح النقدي ضرورة حتمية، وقد تم إدخال عديد من التعديلات على السياسة النقدية، وتم تبني سياسة نقدية انكماشية، وتم تحرير أسعار الفائدة في محاولة لخفض معدلات التضخم، والعمل على جذب المدخرات، وتوظيفها بكفاءة، بما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة، ووجود فجوة بين أسعار الفائدة المحلية المرتفعة وأسعار الفائدة العالمية، فقد بدأت ظاهرة الدلورة في الانخفاض، مما دعم الثقة في الاقتصاد المصري[١٩].

وتم تحرير ورفع سعر الفائدة الحقيقي ليصل إلى معدلات حقيقية موجبة في بداية التسعينيات، ويصل إلى (١١,٩%) عام ١٩٩٩، ثم أخذ سعر الفائدة الحقيقي في التراجع بعد ذلك ليصل إلى (١,٠٣٤%) عام ٢٠٠٩ نتيجة زيادة معدل التضخم إلى (١١,٦%)، ويجب أن نعلم أن التغيرات في أسعار الفائدة لا بد وأن تؤثر في معدلات البطالة، وأن الدول التي تواجه ضغوطاً تضخمية من خلال قيامها برفع أسعار الفائدة الحقيقية بمعدل أعلى من المعدل السائد على المدى الطويل من المرجح أن تواجه تباطؤاً في معدلات نمو العمالة، وقد أثبتت دراسة استخدمت فيها بيانات (١٧) دولة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث حاولت الدراسة توضيح تأثير سياسات خفض التضخم من خلال رفع سعر الفائدة على معدلات البطالة، واتضح أن فترات تطبيق السياسة النقدية الانكماشية قد شهدت ارتفاعاً في معدلات البطالة، فمن المعروف أن خفض سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض تكاليف

2 World Bank, world development indicators, Washington, D.C, W B 2011.

3 Subramanian, Arvind, "The Egyptian stabilization experience: An analytical retrospective' I M F, middle east department, P. 105, 1997.

الاقتراض والادخار، مما يخفض تكلفة الأموال، ويؤدي إلى زيادة الإنفاق، و بالتالي زيادة الطلب الكلي، والإنفاق الاستثماري، وبالتالي ارتفاع معدلات التوظف[٢٠]، إلا أن بعض الدراسات تؤكد أن سيادة أسعار فائدة حقيقية سالبة في الاقتصاد المصري قد أدت إلى اختلال العلاقة بين رأس المال والعمل، مما أدى إلى اختيار مشاريع كثيفة رأس المال على حساب قوة العمل ذات الأجور الرخيصة نسبياً، مما أثر على اتجاهات التوظف والعمالة[٢١]. ومن هنا، فإن ارتفاع أسعار الفائدة قد يؤدي إلى تباطؤ عملية الاستثمار في البداية نظراً إلى ارتفاع تكاليف التمويل، إلا أن انخفاضها بعد تراجع معدلات التضخم يجعلها مقبولة سواء من جانب المدخرين أو المستثمرين، ويرى الخبراء أن تحرير ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات حقيقية موجبة يعمل على جذب المدخرات، ويعمل على خفض الاستثمار في الأوراق المالية والادخار العيني، مما يؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة القابلة للإقراض، ومن ثم زيادة الاستثمار المتحقق، وزيادة فرص العمل والإنتاج، كما يترتب على ذلك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، ومن ثم تحسن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي، وتوفير مزيد من فرص العمل[٢٢]

ثالثاً: دور السياسة المالية في مشكلة البطالة

1 Boll, Laurence "Aggregate demand and long run unemployment" Brookings paper on economic activity, 1992. pp. 200 – 244.

[21] حلمي، منال إبراهيم، آثار رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد المصري (١٩٧٦ – ١٩٩٢)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

3 Thomas, Pally, The saving – investment nexus: Why it matters and how it work? Cepa working paper series 11, No. 1, 1996.

سيطرت قضية عجز الموازنة على الفكر الاقتصادي في العقدين الماضيين، وظهرت هذه السيطرة في كل من الدول النامية والدول الصناعية، وترجع سيطرتها في الدول النامية إلى عدة مشكلات ذات طابع هيكلي، ومن المظاهر الدالة على هذا أنماط الفاقد الناجمة عن ارتفاع الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك، وزيادة الاستهلاك البذخي من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، وعدم كفاءة الإنفاق الاستثماري، والأشكال المختلفة للفساد الإداري، وتهريب الأموال خارج البلاد، ومشكلات مؤسسية تتعلق بضعف وعدم كفاءة النظام الضريبي، ومن ثم زادت حالات التهرب الضريبي، والمتأخرات الضريبية، وارتفاع المحتوى الاستيرادي للناتج القومي، وزيادة العبء المالي لواردات فئات سلعية مختلفة من كل من مجموعة السلع الاستثمارية، ومستلزمات الإنتاج، والسلع الوسيطة، والسلع الاستهلاكية، وقد تعرض الاقتصاد المصري خلال فترة الثمانينيات لعديد من المشكلات التي جعلته مضطراً لإدخال كثير من التعديلات على السياسة الاقتصادية، وبوجه خاص في سياساته المالية، حيث تم اتباع سياسة مالية انكماشية؛ بهدف خفض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي، ومحاولة إحداث زيادة في الإيرادات العامة، وتسعى تلك السياسات إلى رفع كفاءة الاقتصاد القومي من خلال الحد من دور الدولة، وتوسيع دور القطاع الخاص، وإصلاح وخصخصة القطاع العام، وذلك لأن القطاع العام لعب دوراً مؤثراً في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وتبنت الحكومة المصرية برنامجاً موسعاً لخصخصة شركات القطاع العام وذلك للمساهمة في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وفي هذا الصدد نشير إلى أن القطاع العام الذي استحوذ على معظم الأنشطة الاقتصادية في بداية الستينيات من القرن الماضي قد هدف بشكل أساسي

إلى خلق فرص عمل، ولكن أداء تلك الشركات تدنى بسبب انخفاض مستوى الكفاءة، وحيث إن القطاع الخاص أكثر كفاءة وربحية من القطاع العام فقد تم تبني سياسات الخصخصة من خلال عدة طرق، وتم إيقاف الدعم المالي لشركات القطاع العام[٢٣]. وتؤثر السياسة المالية الانكماشية على إمكانية خلق فرص عمل للداخلين الجدد في سوق العمل، مما يؤثر على معدلات البطالة بشكل عام، وقد أدت سياسة الخصخصة إلى رفع معدلات البطالة نتيجة الاستغناء عن عدد كبير من العاملين، وفي ظل آلية خفض الإنفاق على موظفي القطاع العام فإن الدولة باتت تبحث عن وسائل جديدة لتخفيض عبء العمالة الحكومية، لذلك استخدمت الحكومة نظام التقاعد المبكر كحافز للحد من تكدس العمالة داخل هذا القطاع، ولمعالجة العمالة الزائدة، ومما أدى إلى زيادة المشكلة اعتماد القطاع الخاص على أساليب إنتاجية متقدمة وكثيفة لرأس المال تحتاج إلى مهارات عالية لا تتوافر في العمالة الموجودة بالقطاع العام، مما يستلزم التخلص من تلك العمالة عند انتقال الملكية إلى القطاع الخاص الذي يستهدف الربح في المقام الأول.

وقد لعبت المنظمات الاقتصادية الدولية – وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – دوراً مهماً في تبني الدولة لسياسة مالية انكماشية، وتظهر المؤشرات الدولية كيف أسهمت تلك السياسات في إفقار عديد من الأفراد[٢٤]. وعلى الرغم من تبني تلك المنظمات نهجاً جديداً تضع على رأس قائمة أولوياته الحد من

1Bouin, O. and Michalet, C. A., "Rebalancing the public and private sector" Paris organization, 1997 .

1Weisbrot Mark, Dean Baker and David Rosnick "The scorecard on development: 25 years of diminished progress" center for economic and policy research Washington

الفقر، إلا أن تلك السياسات تركز على خفض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات العامة، وهي سياسات تؤثر سلباً على عنصر العمل، حيث أقر مؤتمر بكين أن هناك تأثيرات سلبية محتملة للسياسات المالية التي تتبناها المنظمات الاقتصادية الدولية، لذلك دعا المؤتمر إلى ضرورة المشاركة الكاملة والمتساوية لجميع المواطنين في صياغة تلك السياسات[٢٥]. ومع اتباع الدولة لسياسة مالية انكماشية تسعى إلى خفض العجز في الموازنة العامة للدولة، والذي تزايد إلى مستويات كبيرة، حيث تعدت نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حاجز الـ(٤%) عام ١٩٨٨، ثم ما لبثت أن ارتفعت إلى (٩%) عام ٢٠٠٤، و تراجعت قليلاً لتصل إلى (٧,٥%) عام ٢٠٠٧، ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي أن مصر لديها عجز في الموازنة العامة، وزيادة في الدين العام، ولا يمكن الحفاظ على المستويات الحالية دون الإضرار بالمتغيرات الاقتصادية، بل يجب أن يكون التعامل معها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إطار السياسة العامة للدولة، وفي سعي الدولة إلى خفض العجز في الموازنة تبنت الإدارة الاقتصادية مجموعة من السياسات المالية من أهمها خفض الإنفاق العام، حيث تراجعت نسبة النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت نسبة النفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣,٨%) عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ مقابل (٢٥,٦) للنفقات الجارية، وقد أدى ذلك إلى تراجع حجم الاستثمارات اللازمة لزيادة الإيرادات المستقبلية، والتي تستخدم في سداد العجز في الموازنة العامة للدولة، ولا شك في أن انخفاض معدل نمو الاستثمار العام قد أدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل، وارتفاع معدلات

2 Dennis Suzanna and Zuckerman, Elaine, "Gender guide to world bank, and I M F police – based on lending gender equality women's right, Washington, D.C, U.S.A, 2000.

البطالة [٢٦]. ولكل هذه الأسباب انخفض مستوى الادخار الحكومي والادخار الخاص، ومعدل الاستثمار الإجمالي، مما أدى إلى تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة المصحوبة بارتفاع معدل البطالة، وأدت مشكلة العجز في الموازنة العامة إلى توجيه الاهتمام في الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية إلى السبب الظاهر لهذا العجز، وهو انخفاض معدل الادخار القومي، وكان الفكر الاقتصادي ربط بين السبب والنتيجة وفق فرضيات النظرية الكلاسيكية، فاعتبر أن الادخار سبب، والاستثمار نتيجة، ولما كان العجز الحكومي يمثل ادخاراً حكومياً سلبياً، فإن هذا يقلل حجم الادخار القومي المتاح للاستثمار، ومن ثم يقلل الاستثمار، وقد قدمت هذه السببية أساساً نظرياً لتبرير سياسات التقشف المالي الهادفة إلى تحقيق العجز، وهي السياسات المصممة لخفض النفقات العامة وليس لزيادة حصيلة الضرائب، بل على العكس من ذلك كانت محاولة لتشجيع جانب العرض أو القائمين على الإنتاج، ويرجع ذلك وفقاً لما أكده دعاة السببية المذكورة من النيوكلاسيك إلى أن ارتفاع العبء الضريبي يمكن أن يؤدي إلى خفض الدخل المتاح للتصرف، وادخار القطاع العائلي، ومن ثم يتعين خفض الضرائب لزيادة الاستثمار، بل وما دام الميل للادخار مرتبطاً ارتباطاً موجباً بمستوى الدخل – وفقاً لما تؤكده النظرية الكلاسيكية – فإنه يجب خفض الضرائب على الشرائح الدخلية المرتفعة، والتي يفترض أنه يقل لديها الميل للاستهلاك، ويرتفع لديها الميل للادخار.

وفي مقابل تأكيد الكلاسيك والنيوكلاسيك على أن الادخار سبب الاستثمار أتى تأكيد الكينزيين الجدد على أن الاستثمار هو الذي يسبب الادخار، وأن

[26] البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية،العدد الثالث،٢٠٠٧.

الاستثمار مستقل نسبياً عن الادخار، وبما أن الادخار والاستثمار يتحددان وفق التحليل الكلاسيكي بسعر الفائدة، فإن الادخار عند الكينزيين يتحدد بدالة تفضيل السيولة، ويتحدد الاستثمار بالكفاءة الحدية لرأس المال، وهو مفهوم قريب من العائد المتوقع للاستثمار، وطبقاً للمنظور الكينزي فإن السياسات الاقتصادية الموصي بها تختلف جذرياً عن تلك التي يتم التوصية بها انطلاقاً من تحليل النيوكلاسيك، فهذا الأخير يحبذ رفع الادخار مباشرة عن طريق خفض النفقات العامة، أما وفقاً لـ"كينز" فإنه يجب رفع معدلات الاستثمار من خلال تحفيز الإنفاق الاستثماري ولو باستثمار الحكومة في الأشغال العامة.

النتائج:

١- العلاقة بين البطالة والادخار علاقة عكسية، فكلما زاد الادخار وتم وضعه في المنافذ الشرعية مثل البنوك كلما انخفضت نسب البطالة.

٢- العلاقة بين البطالة والادخار علاقة غير معنوية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج في التنبؤات المستقبلية لهذه العلاقة.

٣- على الرغم من عدم معنوية العلاقة إلأن معدل نمو الادخار مسئول بنسبة (١٠,٩%) عن البطالة في مصر خلال فترة الدراسة.

الملاحق :

جدول رقم (٣)

جداول الارتباط

Correlations

		البطالة	الادخار
البطالة	Pearson Correlation	1	-.331-
	Sig. (2-tailed)		.114
	N	24	24
الادخار	Pearson Correlation	-.331-	1
	Sig. (2-tailed)	.114	
	N	24	24

Regression

[DataSet0] C:\Documents\البطالة والادخار.sav

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الادخار[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الادخار[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: البطالة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.331[a]	.109	.069	1.54210

a. Predictors: (Constant), الادخار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.432	1	6.432	2.705	.114[a]
	Residual	52.318	22	2.378		
	Total	58.750	23			

a. Predictors: (Constant), الادخار

b. Dependent Variable: البطالة

Coefficients [a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	12.049	1.209		9.965	.000
	الادخار	-.097-	.059	-.331-	-1.645-	.114

a. Dependent Variable: البطالة

جدول رقم (٤)

معدلات البطالة في مصر(% من إجمالي القوى العاملة)

السنة	المعدل (%)	السنة	المعدل (%)
١٩٩٢	٩	٢٠٠٤	١٠,٧
١٩٩٣	١٠,٩	٢٠٠٥	١١,٢
١٩٩٤	١١	٢٠٠٦	١٠,٦
١٩٩٥	١١,٣	٢٠٠٧	٨,٩
١٩٩٦	٩	٢٠٠٨	٨,٧
١٩٩٧	٧,٤	٢٠٠٩	٩,٤
١٩٩٨	٨,٢	٢٠١٠	٩
١٩٩٩	٨,١	٢٠١١	١٢
٢٠٠٠	٩	٢٠١٢	١٢,٧
٢٠٠١	٩,٤	٢٠١٣	١٣,٢
٢٠٠٢	١٠,٢	٢٠١٤	١٣
٢٠٠٣	١٠,٤	٢٠١٥	٨,١٢

المصدر: بيانات البنك الدولي، أعوام مختلفة

جدول رقم (٥)

معدلات الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	المعدل (%)	السنة	المعدل (%)
١٩٩٢	٣١,٦	٢٠٠٤	٢٣,٣
١٩٩٣	٢٠,٨	٢٠٠٥	٢٤,٣
١٩٩٤	٢١,٥	٢٠٠٦	٢٤,٧
١٩٩٥	٢٠,٦	٢٠٠٧	٢٩,٥
١٩٩٦	١٦,٦	٢٠٠٨	٢٩
١٩٩٧	١٦,٥	٢٠٠٩	١٩,٧
١٩٩٨	١٨,٤	٢٠١٠	١٩,٤
١٩٩٩	١٩	٢٠١١	١٤,٦
٢٠٠٠	١٧,٥	٢٠١٢	١٢,٥
٢٠٠١	١٧,٣	٢٠١٣	١٢,١
٢٠٠٢	٢٠,٦	٢٠١٤	١٣
٢٠٠٣	٢١,٧	٢٠١٥	١٠,٩

http://www.economywatch.com/economic-statistics/economic-indicators/Gross_National_Savings_Percentage_of_GDP

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١- أسامة عرابي، البطالة وسياسات الصندوق والبنك الدوليين، ٢٠٠٢.
٢- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، ٢٠٠٧.
٣- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد (٤٧)، ٢٠٠٧.
٤- حلمي، منال إبراهيم، آثار رفع أسعار الفائدة على الاقتصاد المصري (١٩٧٦ – ١٩٩٢)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.
٥- د. أحمد عبد الحميد ذكر الله، انعكاسات تطوير التعليم على سوق العمل في مصر، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، إبريل ٢٠١٤، العدد (٥١٤).
٦- د. محمد شهاب، تقييم مدى فعالية السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات مشاركة المرأة المصرية في قوة العمل، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، يناير ٢٠١١، العدد (٥٠١).
٧- د. مصطفى عبد الفتاح الطمبداوي، دراسة منهجية لاستراتيجيات القضاء على البطالة في المجتمع، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، أكتوبر ٢٠٠٧، العدد (٤٨٨).
٨- د. مصطفى محمد عز العرب، مستقبل مشكلة البطالة في مصر في ضوء التغيرات المحلية، المؤتمر العلمي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، التنمية والبطالة، القاهرة ١٩٨٩.
٩- د. هبة نصار، د. سمية أحمد على عبد المولى، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، يناير ٢٠٠٧، العدد (٤٨٥).

١٠- دور السياسات المالية والنقدية في مجال الإصلاح الاقتصادي في إطار نظري ودراسة حالة، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، يوليو ٢٠٠٥، العدد (٤٧٩).

١١- سليمان، عزة عبد العزيز، وآخرون، الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر وتطورها خلال الفترة (١٩٨٦ – ١٩٩٦)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٣٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يناير ٢٠٠٠.

١٢- عزيزة علي عبد الرزاق، أفضل توليفة لمحددات الادخار في الاقتصاد المصري في الفترة من (١٩٨٥ – ٢٠٠٠)، المجلة الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

١٣- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٥، (٢٧٣).

١٤- مصطفي محمد عز العرب (١٩٨٩). مستقبل مشكلة البطالة في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٣ – ٢٥ من نوفمبر.

١٥- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية عن مصر، ٢٠٠١.

١٦- معهد التخطيط القومي، قضية التشغيل والبطالة على المستويات العالمي والقومي والمحلي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٧٣).

١٧- منظمة العمل العربية، الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، العدد الخامس، ٢٠٠١.

١٨- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩١/ ١٩٩٢، العام الخامس من الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧/ ١٩٨٨ – ١٩٩١/ ١٩٩٢)، الجزء الأول، المكونات الرئيسة والقطاعية للخطة، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Navaneetham, K. 8/2002. Age structural transition and economic growth: Evidence from south and southeast Asia. Working paper 337.Center for development studies.available at: www.cds.edu.

2- Bloom, Davaid E., Davaid Canning and Pia. Malaney, (1L1999). Population change and economic development, The great debate revisited. CAERII, Discussion paper 46, Cambridge. Harvard institute for international development consulting Assistance on economic reform, project office available at: www.cid.harvard.edu/caer2

3- World Bank, world development indicators, Washington, D. C., W. B. 2011.

4- Subramanian, Arvind, "The Egyptian stabilization experience: An analytical retrospective' I M F, Middle East department, 1997.

5- Boll, Laurence "Aggregate demand and long run unemployment" Brookings paper on economic activity, 1992.

6-Weisbrot Mark, Dean Baker and David Rosnick "The scorecard on development: 25 years of diminished progress" center for economic and policy research Washington.

7- Dennis Suzanna and Zuckerman, Elaine, "Gender guide to world bank, and I M F police – based on lending gender equality women's right, Washington, D. C., U.S.A, 2000.

8-Weisbrot Mark, Dean Baker and David Rosnick "The scorecard on development: 25 years of diminished progress" center for economic and policy research Washington.

9- Dennis Suzanna and Zuckerman, Elaine, "Gender guide to world bank, and I M F police – based on lending gender equality women's right, Washington, D.C., U.S.A, 2000.

مستخلص

أثر حجم الادخار المحلي على البطالة في مصر

تسعى مصر جاهدة إلى تحقيق التنمية المنشودة، ولكي تتمكن مصر من تحقيق التنمية فلا بد من الاستخدام الرشيد الكفء للموارد المتاحة، ولا بد من الاستخدام الرشيد الكفء لعناصر الإنتاج، سواء كانت موارد طبيعية، أو موارد بشرية، أو موارد مالية، والمتتبع للأحداث والمتغيرات الاقتصادية لا تخفى عليه أزمة البطالة في مصر، فبدلاً من أن يصبح المورد البشري العامل الأساسي ومفتاح عملية التنمية، أصبح المورد البشري عبئاً ثقيلاً على التنمية.

ولا يخفى علينا الدور المهم للادخار المحلي في تحقيق التنمية المنشودة، ذلك أن هذا الادخار يتحول إلى استثمارات تعمل على زيادة المشاريع الإنتاجية، مما يؤدي إلى إتاحة مزيد من فرص العمل، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يوضح العلاقة العكسية بين الادخار المحلي والبطالة في مصر، فمن خلال نتائج البحث أمكن معرفة أثر حجم الادخار المحلي على البطالة في مصر، مما يمكن صناع القرار من استخدام أداة تحكم – المدخرات المحلية – واعتبارها أحد العوامل المؤثرة على البطالة في مصر، وبالتالي يمكن اعتبار الادخار المحلي أحد المتغيرات التي تمكّن من مواجهة أزمة البطالة في مصر.

Abstract

Egypt is striving to achieve the desired development. In order for Egypt to achieve development, the efficient use of available resources must be made. The efficient use of the elements of production, whether natural resources, human resources or financial resources, and the follower of events and economic variables, the crisis of unemployment in Egypt is not hidden. Instead of the human resource becoming the main factor and the key to the development process, the human resource has become a heavy burden on development.

We are aware of the important role of local savings in achieving the desired development. This saving is turning into investments that increase the productive projects, thus creating more jobs and thus reducing unemployment.

Importance of this research is that it illustrates the inverse relationship between local savings and unemployment in Egypt. The results of the research show effect of size of the local savings on unemployment in Egypt, which enables decision makers to use the control tool – the local savings - and thus can be considered one of the effective factors on the unemployment in Egypt. Thus, the local saving is considered one of the variables that enable to face crisis of the unemployment in Egypt.